

**السلطات السعودية تنتظر «الفرج»: والمخرج اللائق أوّلاً**

بِقَلْمِ لِقْمَانِ عَبْدِ اللهِ

هو «عام الهدنة» بشقّيـها، الرسمي الذي وُقّع في بداية نيسان 2022 ومُدّه مـرـتين لستة أشهر، وغير الرسمي أو المتفاهم عليه ضمنياً ولا يزال ساري المفعول حتى هذه اللحظة. في هذا العام، أُرغـم تحالف العـدوـان على قبول الـهدـنة بعد استـنـفـادـهـ الخـيـارـاتـ العسكريـةـ والأـمنـيـةـ والـسيـاسـيـةـ كـافـةـ، وأـيـضاـ الحرب النفـسـيـةـ والـاستـثـمـارـ فيـ الوـكـلـاءـ المـحـليـينـ. سـاعـدـ فـيـ ذـلـكـ حدـوثـ متـغـيرـاتـ إـقـليمـيـةـ وـدـولـيـةـ، أـبـرـزـهاـ الحرب الروـسـيـةـ -ـ الأوـكرـانـيـةـ وـانـكـفـاءـ الرـعـاعـةـ الغـرـبيـينـ عنـ المـلـفـ الـيـمـنـيـ وـغـيرـهـ،ـ أـحدـثـ الـهـدـنةـ تـحـوـلاـ جـذـريـاـ فـيـ مـسـارـ الـحـربـ بـرـمـتـهـ،ـ وـأـرـسـتـ حـالـةـ منـ الـلـاحـرـ وـالـلـاسـلـمـ،ـ مـتـرـافقـةـ معـ عـمـلـيـاتـ عـسـكـرـيـةـ مـوـضـعـيـةـ فـيـ إـطـارـ الضـغـطـ الدـوـريـ،ـ فـيـماـ يـمـكـنـ لـهـاـ بـالـفـعـلـ،ـ إـذـاـ سـارـتـ الـأـمـورـ كـمـاـ يـنـبـيـغـيـ،ـ أـنـ تـؤـسـسـ لـسـلامـ دـائـمـ.

طيلة العام الماضي، استثمرت صنعاء، التي اعتبرت تكلفة المسمود في وجه الحرب أقلّ بكثير من تكلفة الهيمنة والتسلّط على اليمن منذ عقود، في بناء القدرات العسكرية التي لا تزال تنموا وتنطويّر،

عاكفةً على تجهيز الكثير من المفاجآت، التي إن امْطُرْت لتفعيتها، فإنها ستولّد تأثيرات كبرى، وخصوصاً منها تلك المتعلقة بحماية الأمن الملاحي للبلد والمنطقة. وفي ظلّ هذا الوضع، لم تَجِد السعودية بدّاً من التوابل المباشر مع الجانب اليمني، فجَرَت مفاوضات من دون وسطاء بين الجانبين، وزارت وفود سعودية العاصمة اليمنية أكثر من مرّة. لكنّ الرياض طلّت تحاول، في الحوارات الثنائية، الحصول على مكاسب عجزت آلتها العسكرية عن تحقيقها، وهو ما حمل صنعاء على تصعيد تهدياتها في سياق مطالبتها برفع الحصار وصرف رواتب موظّفي الدولة من العائدات النفطية اليمنية، وصولاً إلى استهداف موانئ تصدير النفط لمّا لم تَلْفَ استجابةً لمطالبتها.

الآن، دخل على المشهد الاتفاق الإيراني - السعودي، الذي تُراهن الرياض على أن يشكّل مدخلاً لتجذّب التصعيد عسكرياً، ومن ثمّ للتوصّل إلى صيغة سياسية تنهي الصراع. الأكيد أن الديناميات ما بعد الاتفاق ستكون مختلفة، ولكن ضمن ثابتة عدم التنازل على جانبي كلّ من صنعاء وطهران عن قضايا جوهرية لها علاقة بحقوق اليمن وسيادته الوطنية. قد تساعد إيران، السعودية التي ستحاول ربط تحسّن علاقتها بالأولى بحلّ المعضلة اليمنية، في إيجاد مخرج يحفظ ماء الوجه السعودي، وهو أقصى ما يمكن أن يُقدّم. أمّا إذا أرادت المملكة العودة إلى محاولة تخفيض السقف السياسي لليمنيين، فقد تجد صنعاء نفسها مضطرّة إلى اتّخاذ خطوات تردد الرهانات السعودية، وهو ما يفسّر إبقاءها قوّاتها متوازنة، وإجراءها مناورات ناجحة وخصوصاً في البحر، في إطار الجهوزية العسكرية المراقبة للمفاوضات.

على أيّ حال، يمكن القول إن «سنوات الحرب السبع» (أي ما قبل الهدنة)، أو مرحلة الاستخدام المفرط للقوّة العسكرية، واستعمال الحصار الاقتصادي وسيلة لانتزاع تنازلات سياسية، قد انتهت. وهي مرحلة اتّسمت بمبالفة الجانب السعودي في رفع سقوفه، وإصراره على عدم الاعتراف بـ«أنصار الله» كمكوّن رئيس في البلاد وـ«إعادة الحركة إلى جبال مران» شمالي صعدة وفق أدبيّات المملكة وحلفائها، والمغالاة في تقدير إمكاناته والقوى الموالية له، وإفراطه في الاتّكال على «المعونة العسكرية والاستخباراتية الأميركيّة». حملت هذه المغالاة والثقة المفرطة بالنفس، القيادة السعودية على تقدير الفترة الزمنية لإسقاط صنعاء وـ«إعادة الشرعية» إليها بأسبوعين، وفي أبعد تقدير شهرين كاملين. وقد شكّل انسحاب الحوثيين من المحافظات الجنوبية في الأشهر الأولى من الحرب، إغراءً للتحالف بتصعيد هجماته والسعى إلى إسقاط صنعاء من جهات مختلفة، مرّة من تعز (غرب) ومرّة من فرصة نهم، فيما شكّل الهجوم على الحديدة، والذي تمّ الإعداد له خلال سنتين كاملتين، من البحر الأحمر والداخل الغربي، وشاركت فيه إلى جانب السعودية والإمارات قوّات أميركية وبريطانية وفرنسية، حدثاً مفصلياً، تأكّد من بعده عقُوم العمل العسكري، ليَجري توقيع «اتفاق استوكهولم» بين الفرقاء اليمنيين. من بعدها، انتقل

رمام المبادرة إلى أيدي الحوثيين الذين استعادوا سريعاً فرصة نهم بالكامل ومعظم محافظة الجوف، وشنّا هجوماً على محافظة مأرب سيطراً من خلاله على معظم مديرية تها.

باتوازي مع ذلك، لم تتوّقف سياسة السعي لاستنزاف الحوثيين بكلّ الوسائل، العسكرية والأمنية والاقتصادية والنفسية والإعلامية والسياسية، وإفشال المفاوضات من خلال السقوف العالية، وتحريك الملفّات الداخلية، وأبرزها دعم ما سُمّي «فتنة صالح»، والتي انتهت بمقتل الرئيس الراحل، علي عبد الله صالح، أواخر عام 2017. إلا أن كلّ ذلك لم يفلح في ثني صنعاء عن أهدافها، بل إن الأخيرة عكفت على تطوير منظومتها لصواريخ والطائرات المسيّرة، لتشمل مدّياتها الأراضي السعودية كافة، وهو ما شكّل تهديداً استراتيجياً لأمن المملكة واستقرارها وسمعتها الاقتصادية. ومثلت الهجمات على منشآت «أرامكو» في أيلول عام 2019 في بقيق وهجرة خُرَيْن، بواسطة طائرات مُسيّرة وصواريخ «كروز»، منعطفاً تاريخياً، في هذا السياق، سمح للقيادة السعودية بالتفكير بشكل جدّي في إعادة النظر في استمرار الحرب بشكلها السابق، لتبدأ مذاك رحلة النزول عن الشجرة.